الحلفاء والهولوكوست / ديفيد سيلبركلانغ

في ليلة مظلمة في أواسط شهر سبتمبر أيلول من عام 1942 في "البيت الآمن" شبه المدمَّر التابع للتنظيم السري البولندي في وارسو ، التقى مبعوث بولندي شاب كان اسمه الحركي "يان كارسكي" اثنين من الزعماء السياسيين للمجموعات السرية التي كانت تعمل في الغيتو اليهودي في وارسو. كان أحدهما ممثلاً عن حركة "البوند" [حركة اشتراكية يهودية كانت تقول بحل المسألة القومية اليهودية في إطار الدولة الاشتراكية ورفضت بالتالي العقيدة الصهيونية] والآخر من الحركات الصهيونية. وعلى اعتبار أن كليهما كانا مثقفَيْن ويملكان وعياً سياسياً تأثر كارسكي كثيراً بحضورهما معاً لمقابلته رغم الخصومة السياسية بينهما حاملَيْن رسالة يهودية مشتركة من غياهب الغيتو حيث كان واضحاً أنهما يريدان سرد أمر شديد الأهمية. لقد قرر التنظيم السري البولندي إيفاد كارسكي في مهمة إلى لندن حاملاً رسائل من الأحزاب السياسية البولندية العاملة سراً في الوطن إلى ممثليها في الحكومة البولندية في المنفى. وكان كارسكي سيلتقي كبار مسؤولي الحكومة البولندية في لندن وكذلك قادة الحكومة البريطانية والسفير الأميركي المسؤول عن العلاقة مع الحكومة البولندية المنفية. وقد علم قادة حزب "البوند" اليهودي الاشتراكي من خلال علاقاتهم مع مجموعات سرية بولندية مختلفة ، وبالأخص الحزب الاشتراكي البولندي ، بأمر إيفاد المبعوث البولندي إلى لندن وطلبوا بالتالي السماح بنقل رسالة يهودية أيضاً. وقد استجاب التنظيم السري البولندي لهذا الطلب مثلما وافق عليه المبعوث كارسكي نفسه. وهكذا عُقد اللقاء بين كارسكي والممثلَيْن اليهوديَيْن المنوَّه بهما إما في آخر أيام عمليات الترحيل الكبرى لسكان غيتو وارسو إلى معسكر الإبادة تربلينكا أو بعد ذلك بفترة وجيزة. وقد أطلع الممثلان اليهوديان كارسكي على مدى بضع ساعات وبالتفصيل على ما تعرض له يهود وارسو ويهود بولندا عامةً خلال الأشهر السابقة.

وعندما خلص الاثنان إلى نهاية قصتهما الطويلة المليئة بالألم والكرب سألهما كارسكي ما هي الرسالة التي يحملانها وبالأحرى عما إذا كانا يريدان منه ببساطة أن يروي القصة (الأمر الذي كان بإمكانه القيام به بصورة ذات مصداقية بفضل ذاكرته الخارقة) أم أن لديهما رسالة محددة أخرى. وقد أجاب عليه أحدهما قائلاً: "إننا لا نريد أن ندَع أحداً بعد انتهاء الحرب فرصة الادعاء بأنه لم يكن على علم بما جرى". وقد وافق كارسكي عندئذ على أن يتم تهريبه إلى داخل غيتو وارسو ليتسنى له أن يشهد بأم عينيه الواقع هناك دون الاكتفاء بطرح الدلائل السمعية لا غير. وبعد قضائه يوماً كاملاً داخل الغيتو وافق كارسكي أيضاً على تهريبه إلى أحد معسكرات الإبادة. ويشار إلى أن تمكّن اليهود الذين كانوا محتجزين خلف أسوار الغيتو من تهريب مواطن بولندي إلى داخل معسكر إبادة ثم إخراجه منه لهو أمر مذهل بحد ذاته. غير أن اليهود – وهذه قصة حقيقية تبدو روايات التجسس باهتة بالمقارنة معها – تمكنوا بالفعل من استغلال شبكة معقدة من الاتصالات انتهاءً بتقديم الرشوة إلى أحد الضباط غير المكلفين في أحد المعسكرات مقابل إدخاله كارسكي إلى المعسكر لمدة يوم وهو متنكر بزي حارس. ولم يعلم الضابط المذكور شيئاً عن الجهة التي منحته هذه الرشوة كما أنه لم يطّلع على هوية ضيفه الحقيقية. وكان من المخطط له أن يقضي كارسكي يوماً كاملاً في المعسكر لكنه – وفق أقواله – تعرض لانهيار عصبي بعد مرور أربعين دقيقة. لقد أصبحت المشاهد الفظيعة محاطة بالضبابية وأخذت الصورة تترنح أمام ناظريه. وعندما تعثرت قدماه ركض إليه مرافقه الذي أشرف عليه عن بعد وصار يصرخ في وجهه وكأنه يقوم بتأديب حارس منحرف عن الأداء السليم ثم أمسك كارسكي من ياقته وسار به إلى خارج المعسكر مما أنقذ حياة كليهما من موت محتوم.

أما في لندن فيبدو أن كارسكي أبلغ المسؤولين البولنديين بأنه كان في معسكر بيلزيتس غير أنه يمكن الافتراض أنه زار بالفعل أحد معسكرات الانتقال في الطريق إلى بيلزيتس ربما في بلدة إزبيتسا. بالطبع لا تعنينا هنا التفاصيل الدقيقة لزيارة كارسكي بل التقرير الذي قدمه بصفة شاهد عيان لما يُعرف ب"الحل النهائي".

وقد التقى كارسكي مرة أخرى قائديْن من التنظيم السري في غيتو وارسو قبيل توجهه إلى الغرب حيث أنهما حمّلاه رسائل محددة وطلبات إلى الحكومة البولندية والقيادات اليهودية في الغرب. وقد اجتاز كارسكي الحدود من بولندا إلى ألمانيا ومن ثم إلى بلجيكا وفرنسا وإسبانيا حيث استقل قارب صيد صغيراً نقله إلى قارب آخر توجه به إلى أسكتلندا التي وصلها يوم ال-14 من شهر نوفمبر تشرين الثاني 1942 ليصار إلى ترتيب لقائه بالزعماء البولنديين في لندن بعد عدة أيام. وبعد ذلك بفترة وجيزة بدأ كارسكي سلسلة اجتماعات مع عدد من أعضاء الحكومة البريطانية وبضمنهم وزير الخارجية أنتوني إيدن. وقد أخلص كارسكي أداء المهمة التي أوكلها إليه اليهود وأبلغ الشخصيات التي قابلها بكل ما شاهد وسمع.

وقد جاءت شهادة كارسكي في الوقت الذي كان فيه سيل الأخبار المتواترة من أوروبا حول قتل اليهود على أشدّها كما أنها تزامنت مع إفادات أدلى بها في فلسطين يهود كان قد تم الإفراج عنهم من بولندا في إطار صفقة تبادل أسرى بين ألمانيا وبريطانيا العظمى ، فيما أكدت وزارة الخارجية الأميركية في الفترة ذاتها للزعيم اليهودي الأميركي ستيفن وايز صحة "أخطر ما كان يخشاه" بالنسبة لمصير اليهود في أوروبا. وقد وضعت كل هذه التقارير المعلومات السابقة المتواردة منذ ستة عشر شهراً حول القتل الجماعي الذي يمارسه النازيون في سياق جديد أوحى بوجود خطة مدبَّرة لقتل كل اليهود الخاضعين للحكم النازي. وقد حدا وقع تأثير إفادات شهود العيان هؤلاء بالحكومة البولندية المنفية وبعدد من المواطنين ونواب البرلمان الذين شعروا بصدمة إلى ممارسة الضغوط على الحلفاء للتجاوب مع هذه التقارير. وكانت نتيجة ذلك الإعلان الصادر عن الحلفاء يوم ال-17 من ديسمبر كانون الأول 1942 حيث جاء فيه ما يلي:

"لقد استرعت اهتمام الحكومات التقارير العديدة الواردة من أوروبا حول قيام السلطات الألمانية.. بحملة لتحقيق نية هتلر المكررة كثيراً للقضاء على الشعب اليهودي في أوروبا. ويتم ترحيل اليهود من كل الدول الأوروبية المحتلة إلى أوروبا الشرقية وسط ظروف مرعبة وعنيفة للغاية. وفي بولندا التي أصبحت ساحة المذابح

النازية الرئيسية يجري إخلاء الغيتوات التي أنشأها الغزاة النازيون من سكانها اليهود بصورة مُمَنْهجة.. وقد انقطعت أخبار جميع من تم ترحيلهم.. إن عدد ضحايا هذه الممارسات الدموية القاسية يُقاس بمئات الألوف.. إن الحكومات المذكورة أعلاه تدين بأشد العبارات الممكنة هذه السياسة الوحشية من الإبادة بدم بارد.. إنها تؤكد عزيمتها على ضمان عدم انفلات المسؤولين عن هذه الجرائم من العقاب..".

لقد قام بتلاوة هذه الإدانة الصريحة بشكل متزامن كل من وكيل وزارة الخارجية الأميركية سامنر ويلس أمام جلسة مشتركة لمجلسَي الكونغرس ووزير الخارجية السوفياتي فياتسلاف مولوتوف عبر إذاعة موسكو ووزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن أمام مجلس العموم في لندن. وفي أعقاب تلاوة إيدن هذا الإعلان ، وفي بادرة فريدة من نوعها ، وقف نواب مجلس العموم دقيقة صمت حداداً على أرواح الضحايا. كما نال الإعلان تغطية إعلامية واسعة وتم التطرق إليها في افتتاحيات العديد من الصحف في اليوم التالي. وكان هذا أول إعلان صادر عن الحلفاء حول قتل اليهود لكنه كان أيضاً آخر إعلان من هذا القبيل. وتعقيباً على هذه الأحداث من مسافة عقود لاحقة قال كارسكي إن البشرية جمعاء تتحمل الذنب عن ارتكاب الخطيئة هذه الخطيئة الكبرى التي "تم ارتكابها إما عمداً أو سهواً أو جهلاً مقصوداً".

الشروط المسبقة: ما هي المعايير التي تتيح لنا بعد مضي ستين عاماً تقريباً تقدير ردود فعل الحلفاء على الهولوكوست؟ لقد تم إجراء العديد من الأبحاث الوافية حيث صدرت الكثير من الكتب والمقالات الجيدة حول هذا الموضوع خلال العقود الثلاثة الماضية. لقد وجدت الغالبية العظمى من هؤلاء الباحثين أنفسهم مرغمين تحت وقع الدلائل القاسية على التوصل إلى نفس النتيجة التي تتماشى مع اتهامات كارسكي الشديدة المنوَّه بها. أما كارسكي نفسه فهو بالتأكيد مؤهل لتقييم ردود فعل الحلفاء كونه ربما الشخص الوحيد في العالم الذي شهد بعينيه مصير اليهود وتجاوُب قادة الحلفاء مع هذا الأمر. غير أنه يجب توضيح بعض القضايا بصفتها شروطاً مسبقة لإعادة النظر في ردود فعل الحلفاء.

دور الممثلين: كما يحدث في كثير من الجرائم فإن هناك ثلاثة أصناف من "الممثلين" الضالعين في الهولوكوست. ويمكن تصنيف هؤلاء إجمالاً كالتالي: مرتكبو الجرائم وضحاياها والمتفرجون عليها. وفيما يخص هذه المقالة فإن هويات وأدوار الصنفين الأولين تبدو جلية. إذ إن مرتكبي الجرائم كانوا النازيين وأعوانهم في اقتراف واحدة من أفظع الجرائم على مر التأريخ ، فيما كان ضحايا "الحل النهائي" هم اليهود بمن فيهم كل من كان النازيون يعتبرونه يهودياً بحكم تعريفهم العنصري. أما هؤلاء الذين وقفوا موقف المتفرج فيشكلون الفئة الثالثة والأكبر عدداً. وكان هؤلاء المتفرجون بمعنى ما جهة محايدة في لحظة ارتكاب الجريمة في كل موقع وموقع. إنهم لم يحددوا نوعية الجريمة كما أن مرتكبيها لم يختاروهم ليكونوا ضحاياها. غير أننا نبدأ بطرح الأسئلة حول أداء هؤلاء المتفرجين منذ بدء تجلي ملامح الجريمة. إذ إن الباحثين سيحكمون عليهم لاحقاً بالاستناد إلى ردود الفعل الصادرة عنهم وتصرفاتهم عندما أصبحوا واعين بالجريمة سواء أتمت في "فنائهم الخلفي" أو فيما هو أبعد عن نظرهم. وبالتالي يُنظر إلى هؤلاء الذين حاولوا التدخل لصالح الضحايا بأنهم "أنصار الشعب اليهودي" وتقاس فعالياتهم بمقاييس بطولية إذ دفع العديد منهم الثمن بحياتهم مما يعني أنهم انضموا إلى حد ما إلى الضحايا أنفسهم. أما أولئك الذين حاولوا التدخل لصالح مرتكبي الجرائم من خلال دعمهم والتحريض على القتل أو الضلوع فيه مباشرة فإنهم قد تخلوا عن موقف "الحياد" ويجب التنويه إليهم لا بل يحق اضطهادهم بصفة مجرمين. ولكن ماذا بالنسبة للذين حاولوا الإبقاء على "حيادهم"؟ من الصعوبة بمكان وربما لدرجة الاستحالة اعتماد مصطلحات الحياد إزاء جريمة فظيعة كهذه ، وعلى هذا الأساس تم الحكم فيما بعد على أولئك الذين وقفوا موقف المتفرج.

كانت هناك الكثير من المجموعات التي يمكن إدراجها نظرياً على قائمة "المتفرجين" ومنهم مثلاً السكان المدنيون في الدول المحتلة ، والعناصر التي تشكلت منها الحكومات والقوات المسلحة والسكان المدنيين في دول المحور [المتحالفة مع ألمانيا

النازية] ، والعناصر ذاتها في الدول المحايدة وحاضرة الفاتيكان والصليب الأحمر الدولي وغيرها الكثير. أما قوات التحالف بما فيها حكوماتها وقواتها المسلحة والمدنيون غير اليهود والسكان اليهود فيها – فيمكن وضعهم أيضاً في صف المتفرجين على الأقل حسب المعايير العامة المذكورة أعلاه. بالطبع يجب طرح أسئلة مختلفة وافتراض توقعات مختلفة عند المقارنة بين مواطن بولندي شاهد جاره [اليهودي] يُسحب بقوة وبين قادة بريطانيين أو أميركيين تسلموا تقارير من أوروبا الخاضعة للاحتلال النازي. إذ إن الأول حصل على المعلومات فوراً وبوضوح غير أن مصادر المعلومات لديه كانت محدودة للغاية ، فيما تنطوي الحالة الثانية على مصادر معلومات أوسع بكثير لكن المعلومات نفسها وردت عن بُعد وكانت أهميتها موضع شك.

بغض النظر عن الحكم على الحلفاء بصفتهم متفرجين ، وحتى وإن تم رميهم بالتهم ، يجب الإبقاء على أمر واحد جلياً: إن مرتكبي الجرائم هم الذين بادروا إلى فعلتهم بطبيعة الحال فيما لم يكن المتفرجون وبضمنهم الحلفاء إلا بموقع يؤهلهم للرد. ربما يجب اتهام الحلفاء بالجمود وحتى بإبداء اللا مبالاة ذات الطابع "الجنائي" ، غير أنه يتعين الاكتراث بعدم الخلط بين فشل أخلاقي ظاهر وبين العمل بدافع القتل.

طبيعة الجريمة: يمكن طرح فكرة مفادها أن النازيين كانوا ضالعين في حربين متوازيتين إبان الحرب العالمية الثانية. وكانت إحداهما هي الصراع العسكري والقتال بين قوات مسلحة متناحرة على طول خطوط الجبهة التي امتدت لآلاف الكيلومترات بمشاركة قوات المشاة والدبابات والمدفعية والطائرات المقاتلة والبوارج لدى جميع الأطراف. إن الذراع المسؤولة في ألمانيا النازية عن وضع الخطط الإستراتيجية والتكتيكية لشن الحرب في ميدان المعركة كانت "الفريماخت" [الجيش الألماني]. وكانت دوافع هذه الحرب تشبه جزئياً الدواعي الكلاسيكية المعروفة للحروب أياً كانت بمعنى الرغبة في التوسع الجغرافي واستغلال الموارد الطبيعية وتحقيق الهيمنة السياسية وما إلى ذلك. أما النازيون فكانت لديهم أيضاً دوافع عقائدية

واضحة لهذه الحرب وربما كانت هي الدوافع الأولية لديهم ، غير أن الصراع العسكري كان ولو ظاهرياً يشبه صراعات سابقة.

بيد أنه كانت هناك بالتوازي حرب عقائدية ألا وهي الحرب ضد اليهود حيث كانت القوى المتخاصمة وميادين القتال فيها مختلفة أشد اختلاف. كان جهاز ال-إس. إس. [جزء من الشرطة السرية النازية] الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تخطيط هذه الحرب وشنها. وفي هذه الحرب واجهت قوة مدججة بالسلاح ومحرَّكة عقائدياً سكاناً مدنيين عزّل من الشباب والمسنين والأثرياء والضعفاء الذين كانوا ينتمون إلى عائلات مسالمة أقامت في منازلها عند تعرضها لهجوم. وكانت ساحة هذا القتال فريدة من نوعها: الغيتوات ومعسكرات العمل القسري وميادين القتل ومحارق الغاز ومسالك مسيرات الموت. بالطبع كان هناك نظام واحد يقف وراء هاتين الحربين المتوازيتين كما كان هناك تداخل كثيف وتعاضد بين الهيئتين الرئيسيتين المسؤولتين عنهما. غير أن السؤال الواجب طرحه عند دراسة ردود فعل الحلفاء على الهولوكوست هو كالتالي: عندما كان النازيون يجرون حربين متوازيتين ، ماذا كانت الحرب التي خاضها الحلفاء؟

أحكام المراقب المسبقة: إن الغالبية العظمى من الأدبيات والمناقشات حول ردود فعل الحلفاء على المحرقة قد تمحورت حول اثنتين من القوى العظمى الثلاث أي بريطانيا العظمى والولايات المتحدة. أما الأسباب وراء ذلك فهي واضحة حيث يُسمح لمواطني الدول الديمقراطية بمساءلة حكوماتهم علناً كما أن الوثائق التأريخية التي قد تنطوي على أجوبة على هذه التساؤلات متوفرة وقابلة للوصول. ليس من المعروف ما إذا كان المواطنون السوفيات قد طرحوا تساؤلات من هذا القبيل على حكومتهم. وكانت المصطلحات المتداولة عند مناقشة "الحرب الوطنية الكبرى" (المصطلح السوفياتي للحديث عن الحرب العالمية الثانية) تختلف كثيراً عما هو متّبع في الغرب ، ناهيك عن أن الأرشيفات في الاتحاد السوفياتي السابق لم تكن متوفرة للأبحاث

التأريخية إلا خلال الفترة الأخيرة مما يعني أن أولئك الذين ربما أثاروا بعض التساؤلات لم يتمكنوا من الاطلاع على الوثائق التي قد توحي بالأجوبة.

أما فيما يعدو توفر المراجع الأولية والاهتمام بطرح أسئلة من قبيل ردود الفعل على الهولوكوست ، فإن مواطني الدولتين الديمقراطيتين المنوَّه بهما كانت لديهم تصورات ذاتية ليبرالية ديمقراطية حول مجتمعاتهم. وبالتالي كان بإمكانهم أن يطالبوا علناً بمنح الاعتبارات الإنسانية دوراً في السياسة الخارجية. كما أنهم كانوا يعتقدون بأن مجتمعاتهم لم تكن أخلاقية فحسب بل كانت تتسامى أخلاقياً عن البلدان الشيوعية السابقة. ولا يدور محور الحديث هنا حول احتمال وجود رؤية فوقية مماثلة لدى مواطني البلدان الشيوعية (عندما كانت لا تزال قيد الوجود) أو حول التضليل الكامن في هذه التصورات أصلاً. بل إن نقطة الارتكاز هنا تتناول تداعيات مثل هذه التصورات في الغرب نفسه حيث تم وضع المؤلفات التأريخية حول هذا الموضوع. ويعني ذلك أن مواطني دول الغرب ، وعلى ضوء تصوراتهم الذاتية ، ربما كانوا سيتوقعون ويطالبون حكوماتهم بالعمل الأخلاقي بإلحاح أكبر من غيرهم. ولذلك لم تتصور أي من المؤلفات التأريخية أن يكون ستالين قد كان مهموماً بقضايا كهذه ، فيما طرحت المؤلفات ذاتها أسئلة شائكة حول مدى وجود أو غياب اعتبارات أخلاقية في أداء الحكومتين الأميركية والبريطانية إزاء المحرقة. وبما أن المراجع والمؤلفين والتصورات والأحكام المسبقة كانت غربية محضة فإنه لم يتم مناقشة الموقف السوفياتي إلا نادراً ، أو كان النقاش – في حال التطرق إليه – موجزاً ومختصراً ليس إلا. غير أنه يجب التنبه إلى ميزتين اثنتين على هذا الصعيد: أولاً ، كان الجيش السوفياتي الأقرب إلى مسارح الجريمة مما جعله نظرياً أكثر أهلية للتدخل عسكرياً لأجل وقف عمليات الإبادة ، ولكن لم يدرس أحد بجدية عام 1944 وما بعده فكرة مطالبة السوفيات بقصف معسكر أوشفيتس على سبيل المثال؛ ثانياً ، لا يجوز نسيان حقيقة غلبة المصالح الوطنية عند تحديد السياسة الخارجية وإنْ كانت الاعتبارات الإنسانية تلعب دوراً ما عند صياغة السياسة الخارجية للدول الديمقراطية. إن ردود فعل الحكومات على جرائم عالمية كبرى خلال عقد التسعينيات – مثل الغزو العراقي

للكويت وإبادة الشعب في رواندا والجرائم المتكررة في يوغسلافيا سابقاً – إنما تعكس هذه الحقيقة إلى حد بعيد. أما زعماء الدول العظمى الذين يبدو وكأنهم يولون الاعتبارات الإنسانية أهمية قصوى عند تحديد السياسة الخارجية فلا يتم عادةً التعامل معهم بجدية. إن الرئيس الأميركي جيمي كارتر في نهاية السبعينيات هو مثال على زعيم من هذا الصنف. إذ إن الاعتبارات الإنسانية قد تلعب دوراً في السياسة الخارجية طالما لم يكن هناك تناقض جاد بينها وبين المصالح الوطنية المحددة. أما المصلحة الوطنية العليا للحلفاء الغربيين إبان الحرب العالمية الثانية فيسهل تعريفها ولم تكن إلا تحقيق النصر.

جداول زمنية متناقضة: إن الهولوكوست والحرب العالمية الثانية لم تجريا وفق الجدول الزمني ذاته. إذ كان معظم اليهود قد هلكوا في الوقت الذي اقتربت فيه قوات الحلفاء الغربيين إلى مسارح الجريمة عام 1944 بصورة جعلت من التدخل العسكري موضع احتمال. وبالتالي فعندما يتم طرح أسئلة حول ردود فعل الحلفاء يجب أخذ البُعد الزمني بعين الاعتبار. وبالطبع تختلف التوقعات من دول العالم خلال فترة الحرب عما كانت عليه الفترة ما بين 1933-1939 حيث لم ينشأ بعد محور التحالف ولم تنشب الحرب فيما كانت أعداد المضطهدين وكذلك خطورة ملاحقتهم أقل شأناً عن الفترة التالية وإنْ كانت كبيرة وتدعو إلى الصدمة بحد ذاتها. كما لا يمكن توقع صدور ردود فعل مماثلة على إجراءات الاضطهاد والقتل الفظة التي تميّز الفترة ما بين سبتمبر أيلول 1939 ويونيو حزيران 1941 ، على اعتبار أنها – رغم قسوتها – تختلف عن الفترة اللاحقة لصدور الإعلان المشترك المشار إليه للحلفاء [لتحذير ألمانيا النازية من تبعات إبادة اليهود] يوم ال-17 من ديسمبر كانون الأول 1942. وكان هذا التأريخ هو نقطة مجاهرة الحلفاء علناً بأنهم على علم بحقيقة ما يجري.

عند طرح الأسئلة حول الحلفاء الغربيين يتعين علينا البحث عن المنعطفات التي فتحت كل منها مرحلة جديدة فيما يخص المحرقة أو قدرات الحلفاء على التفاعل

معها. إذ جاءت نقطة التحول العسكرية خلال الحرب في أواخر عام 1942 ومطلع عام 1943 متمثلة بالنصر السوفياتي في معركة ستالينغراد وغزو الحلفاء الغربيين لشمال إفريقيا. غير أن سياقات وتداعيات نقاط التحول هذه لم تتجلَّ ولم تؤتِ ثمارها إلا بعد مضي فترة غير قصيرة. ربما كان من الأحرى إرجاع بدء التحول إلى الغزو الألماني للاتحاد السوفياتي الذي كان بمثابة مغامرة عسكرية أكبر من قدرات القوات الألمانية ، كما أن خوض الولايات المتحدة الحرب بعد ذلك بستة أشهر تقريباً جعل ألمانيا تواجه قوى عسكرية كاسحة مهيأة ضدها في جبهتين. ولكن الانتصارات العسكرية الكبرى لقوات الحلفاء لم تأت إلا بعد فترة طويلة كما أنها لم تتمكن من دحر الفيرماخت (الجيش الألماني) إلا بعد عدة سنوات.

أما اليهود فمتى صادفت التحولات بالنسبة إليهم؟ لقد أدت حملة باربا روسا (الغزو الألماني للاتحاد السوفياتي) التي انطلقت يوم ال-22 من يونيو حزيران 1941 إلى بدء عمليات القتل الجماعي المُمَنْهج لليهود. وكانت هذه بكل وضوح بداية نهاية اليهود الخاضعين للحكم النازي. ومن سخرية الأقدار أن يكون ذات العامل الذي غيّر بصورة دراماتيكية الإمكانيات العسكرية لمحاربة ألمانيا قد انتزع أيضاً الأمل الوحيد المتبقي بالنسبة لليهود للحصول على مساعدة ، ولم يكن هذا العامل إلا خوض الولايات المتحدة الحرب. إذ كان بإمكان الولايات المتحدة واليهود الأميركيين حتى ال-7 من ديسمبر كانون الأول 1941 ، ولو نظرياً ، الاتصال بيهود أوروبا على اعتبار أن الولايات المحتدة كانت حتى ذلك الحين دولة محايدة. وقد أرسلت لجنة التوزيع المشتركة (المعروفة اختصاراً باسم "جوينت") اليهودية الأميركية ومنظمات أخرى إمدادات إنسانية إلى بولندا ودعمت الوجود اليهودي هناك إلى حد كبير حتى خريف عام 1941 على الأقل. وكانت هناك مراسلات محدودة كما تسنَّت فرصة إرسال بعض الطرود الشخصية. على سبيل المثال: لقد راسل البنك الألماني في برلين يوم ال-5 من يونيو حزيران 1941 المجلس اليهودي في لوبلين [بولندا] وأبلغه بأنه تسلم حوالة بمبلغ 13 دولاراً مسحوبة من بنك الحرية الوطني (ليبرتي ناشيونال بنك) في شيكاغو على اسم أسير الحرب اليهودي البولندي بنيامين

روغاتشيفسكي. وأبدى البنك الألماني استعداده لتحويل هذا المبلغ في العملة البولندية (زلوتي) عبر فرعه في وارسو بمجرد تعبئة روغاتشيفسكي الاستمارة المرفقة. ثم حدثت بعض المماطلات البيروقراطية لكن يبدو أن أسير الحرب المشار إليه في معسكر أسرى الحرب "ليبوا 7" قد تسلم المبلغ المذكور في أواخر شهر يونيو حزيران 1941. ويعني ذلك أن مبلغ 13 دولاراً أميركياً كان من الممكن تحويله مسافة طويلة كهذه لحساب يهودي في بولندا المحتلة. بل هناك ما هو أهم من ذلك حيث يبدو أن شخصاً ما في شيكاغو قد عرف مكان وجود السيد روغاتشيفسكي في عمق الأراضي الأوروبية المحتلة. ليس من المعروف كم رسالة أو طرداً أو حوالة قد أُرسلت من الولايات المتحدة إلى بولندا إلا أن روغاتشيفسكي لم يكن بالتأكيد اليهودي الوحيد الذي استفاد منها. وقد قُطع شريان الحياة الهام الأخير يوم ال-7 من ديسمبر كانون الأول 1941. وفي العام الذي مر حتى بدء تحول تيار الحرب عن مساره كان معظم اليهود البولنديين قد هلكوا.

المصالح الوطنية 1933-1939: لم تكن المشاكل اليهودية والنازية التي واجهت العالم في فترة ما قبل الحرب بمقدار ما كانت عليه خلال الحرب نفسها. وكان عدد اليهود الذين خضعوا للحكم النازي "محدوداً" ولم يتعدَّ مئات الآلاف وكان ما تعرضوا له هو فقدان حقوقهم وحرياتهم المدنية واهتزاز خطير لأوضاعهم الاقتصادية وأشكال أخرى من الاضطهاد. كما تم اعتقال الكثيرين في مناسبات متعددة ناهيك عن قتل بعضهم. وبالتالي فكر العديد من اليهود في مغادرة ألمانيا إلى مناطق أكثر حفاوةً بالضيوف. ولكن ماذا كانت وُجهتهم المحتملة؟

كانت دول العالم تمر بخضّات خلال فترة اصطُلح على تسميتها بالكساد الكبير عندما وصل النازيون إلى السلطة ، وبقيت معظم الدول تواجه هذه الحالة في السنوات المقبلة أيضاً. ولم تتمكن الولايات المتحدة من تجاوز تبعات الكساد الكبير ، حسبما يراه الكثير من المؤرخين الأميركيين ، إلا لدى خوضها الحرب. ولذا كانت إحدى المصالح الوطنية الأولية بالنسبة لمعظم الدول ، بما فيها تلك التي أصبحت تشكل

لاحقاً محور التحالف ، تتمثل بتحقيق الانتعاش الاقتصادي. وترافق هذا الأمر برغبة جامحة لدى القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى بصيانة السلام بأي ثمن تقريباً.

كانت الولايات المتحدة قد بدأت في أواخر القرن التاسع عشر بسن سلسلة من القوانين الهادفة إلى تقييد الهجرة إلى أراضيها. وقد بلغ هذا الاتجاه أوجه باعتماد قانون الهجرة القائمة على الأصول الوطنية عام 1924 حيث فرض هذا القانون قيوداً صارمة على الهجرة على أساس الأصول التي ينحدر منها المهاجرون. وقد تم تشديد هذه القيود الصارمة المفروضة على الهجرة بالأوامر الإدارية التي أصدرها الرئيس هربرت هوفير في شهر سبتمبر أيلول 1930 إلى القنصليات الأميركية في الخارج بتحليل أشد صرامة لمغزى البند من قانون الهجرة المشرَّع عام 1917 والذي خوّل القنصليات صلاحية رفض منح تأشيرات الدخول إلى أي مهاجر كان يُعتقد بأنه سيصبح عالة على الميزانيات العامة. وكانت هذه الأوامر تعني أنه أصبح بمقدور موظفي القنصليات حرمان كل من كانوا يعتقدون بأنه قد يحتاج إلى الرعاية العامة ذات يوم من حق الحصول على تأشيرة دخول. وقد نتج عن ذلك انحسار حاد في حركة الهجرة إلى الولايات المتحدة لدرجة أن الحصص القانونية للمهاجرين لم تكتمل حتى عام 1938. وقد سبقت هذه القيود صعود النازيين إلى الحكم ولم تكن على أي علاقة بسياسة الاضطهاد التي مارسها النازيون بحق اليهود. إنها كانت تقوم أساساً على تصورات الحكومات الأميركية الخاصة بمسؤولياتها تجاه مواطنيها من منطلق الاعتقاد بأن المهاجرين قد يتنافسون بصورة غير نزيهة مع العاطلين الأميركيين على فرص العمل المتوفرة. ولم تتأثر هذه القيود الخطيرة بالسياسات النازية إزاء اليهود الألمان لكنها كانت ذات تأثير مدمر على احتمالات اليهود الراغبين في الفرار من ألمانيا للوصول إلى مناطق آمنة.

وقد واكب الأزمة الاقتصادية تيار جارف من النزعة الانعزالية في الولايات المتحدة. لقد سئم الأميركيون من أوروبا ومشاكلها وحبذوا ترك الأوروبيين ليواجهوها بأنفسهم. وكان هناك شعور متزايد بالوطنية الأميركية والكره إزاء كل ما / مَن هو

أجنبي بالإضافة إلى توجهات معادية لليهود تزداد باطّراد. وكانت الدول الأخرى أيضاً ترتاب في الأجانب ، كما تولّدت فيها مشاعر شعبية معادية لليهود تأثرت بمجموعة من العوامل من قبيل الكساد الاقتصادي ، وتنامي مشاعر الوطنية العارمة المرتبطة ارتباطاً عميقاً بالضغينة إزاء كل ما هو أجنبي ، وصعود قوى اليمين المتشدد والفاشية في أرجاء القارة الأوروبية ، فضلاً عن صعود النازيين في ألمانيا. ولم تكن إلا دول قليلة جاهزة وسط أجواء كهذه لاستقبال لاجئين غارقين في الفقر (وهكذا كانت أحوال اليهود الذين سُمح لهم بمغادرة ألمانيا) لا سيما إذا ما كانوا من اليهود. كما أن ألمانيا لم تك الدولة الوحيدة التي رغبت في التخلص من مواطنيها اليهود ، ولم يكن يهود ألمانيا وحدهم يشعرون بالحاجة للهجرة خلال عقد الثلاثينيات ، إذ رأى الكثير من اليهود في بولندا ورومانيا أن ظروفهم المعيشية أصبحت لا تُطاق أيضاً. ويجب الإضافة إلى هذه العوامل مجتمعة عدم رغبة الحكومات الأجنبية بالضلوع فيما كان يُنظر إليه (على الأقل حتى عام 1938) بأنه شأن ألماني داخلي. ويشار أيضاً إلى أن الرغبة المكثفة السائدة خاصةً في الدول الديمقراطية بصيانة السلام بأي ثمن قد هيمنت على النظر في احتمال التدخل في سياسات ألمانيا إزاء مواطنيها اليهود. إن القوانين والعواطف الشعبية في ربوع المعمورة لم تدَع مجالاً كبيراً أمام غالبية المهاجرين المحتملين.

وقد طرأ تحول على ردود الفعل الغربية إزاء مأزق اليهود الألمان خلال عام 1938. وقد تمحور هذا الانعطاف حول محورين أولهما ضم النمسا إلى ألمانيا ("الأنشلوس") في شهر مارس آذار من ذلك العام ، والثاني المجزرة المعروفة باسم "ليلة الزجاج المحطَّم" في شهر نوفمبر تشرين الثاني من العام ذاته. وقد أصدر الرئيس الأميركي روزفيلت عقب ضم النمسا دعوات لحضور مؤتمر دولي في شهر يوليو تموز 1938 في مدينة أفيان الفرنسية لمناقشة مشكلة اللاجئين الهاربين من ألمانيا والنمسا. وقد بعثت 32 دولة ممثلين عنها فيما قدمت 24 منظمة تطوعية أوراقها ومقترحاتها للتعامل مع هذه المشكلة. وقد ناقش المؤتمر قضية اللاجئين

الحاليين و"المحتملين" مما يعني أنه كان من المنتظر التعامل مع مشكلة طويلة الأمد آخذة بالتزايد.

غير أن النتائج التي تمخض عنها مؤتمر أفيان كانت عديمة الفائدة عملياً إذا ما قيست بمقاييس احتمال زيادة حركة الهجرة. إذ إن بريطانيا لم ترغب قط في مناقشة احتمال زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين حيث كانت هذه الهجرة قد تراجعت في أعقاب ثورة 1936 العربية. أما الدول الأوروبية التي سبق واستقبلت اللاجئين فلم تشأ استقبال المزيد منهم. وبدورها أعلنت الولايات المتحدة عدم استعدادها لملء الشواغر في الحصص القانونية المتعلقة بألمانيا والنمسا (والتي بلغت آنذاك 27،230 شخصاً). وطرحت جمهورية الدومينيكان بدورها فكرة استيعاب ما أقصاه 100 ألف لاجئ غير أنه تم التعامل مع هذا الاقتراح على اعتباره مناورة لغرض العلاقات العامة من منطلق السعي لكسب تعاطف الدول المتطورة واستقطاب الاستثمارات في بنيتها التحتية المتخلفة. كما استهدف هذا الإجراء زيادة نسبة السكان البيض في أراضي هذه الجمهورية. وكان من الواضح أن جمهورية الدومينيكان غير مؤهلة إلا لاستقبال جزء قليل من المهاجرين الذين طرحت فكرة استيعابهم. ولم تكن هناك أي دولة أخرى رغبت في تغيير أو تكييف ضوابط أو سياسات الهجرة التي تنتهجها. وقد أبدت غالبية الدول المشاركة قلقها من مأزق اليهود المضطهدين وغيرهم ممن تستدعيه الحاجة إلى الهجرة لكنها اعتذرت عن استقبال عدد يزيد عمن كانت قد استقبلتهم في الماضي. وكان المبعوث الأسترالي إلى المؤتمر أكثر جفاء في حديثه حيث قال: "ليست لدينا أي مشكلة عرقية ولا نرغب في استيرادها". وهكذا بقيت أبواب العالم موصدة.

غير أنه كانت ثمة نتيجة واحدة انبثقت عن مؤتمر أفيان متمثلة بتحميل اللجنة الدولية للاجئين (ICR) المسؤولية عن إطلاق جهود البحث عن ملاذات محتملة لإيواء اللاجئين ومفاوضة الحكومة الألمانية حول السماح لليهود بالهجرة دون التخلي عن كافة ممتلكاتهم. وقد أخذ المدير التنفيذي للجنة اللاجئين جورج روبليه هذه المهمة مأخذ الجد وباشر بعد فترة وجيزة التفاوض مع رئيس بنك الرايخ الألماني وزير

الاقتصاد الألماني هيلمار شاخت. وبحلول شهر يناير كانون الثاني 1939 أصبحت الترتيبات العملية قيد الصياغة حيث كان سيُسمح لليهود بمغادرة ألمانيا حاملين جزءاً صغيراً من أملاكهم مقابل فدية ضخمة كان على يهود المعمورة تحمل نفقاتها. وكان هذا الترتيب يقوم إلى حد ما على "اتفاق الترحيل" الذي كان قد تم إقراره بين الوكالة اليهودية والحكومة الألمانية [عام 1933]. غير أن شاخت قد عُزل من منصبه الوزاري قبل توقيع الاتفاق ثم واصل روبليه مفاوضاته مع خليفته هلموت فولتهات. وعند حلول مطلع صيف 1939 أصبح الاتفاق ناجزاً وبانتظار مصادقة الحكومات المشاركة في اللجنة الدولية للاجئين ويهود المعمورة – خاصة اليهود الأميركيون – عليه ليتسنى الشروع في تطبيقه. وقد انزعج اليهود خارج ألمانيا عميقاً لهذا الاتفاق الذي كان يبيّت النية لإجبارهم على افتداء اليهود الألمان الرهائن بمبالغ هائلة ، من منطلق الاعتراف الضمني بأن يحق للحكومة الألمانية سرقة رؤوس أموال مواطنيها اليهود. وقد مارس الرئيس روزفيلت ضغوطه على زعماء الجالية اليهودية الأميركية ليوافقوا على هذا الترتيب. وكانت الهيئة المكلّفة بتغطية نفقات الهجرة المنظمة والتي أُطلق عليها اسم "الصندوق التنسيقي" قد أنشئت في يوليو تموز 1939 غير أن الحرب نشبت قبل أن تسنح لها فرصة العمل.

أما المجازر بحق يهود ألمانيا التي وقعت يومي ال-9-10 من نوفمبر تشرين الثاني 1938 فأحدثت تغييراً أشد دراماتيكية في ردود الفعل الصادرة عن بعض الحكومات الغربية. إذ تم نشر بيانات الاستنكار والغضب على نطاق واسع. واستدعت الولايات المتحدة يوم ال-15 من الشهر ذاته سفيرها لدى ألمانيا يو ويلسون للتشاور إيذاناً بخلو ألمانيا من أي تمثيل دبلوماسي أميركي على مستوى السفير مدة 11 عاماً متتالياً. كما أصدر الرئيس روزفيلت أوامره بأن يمدَّد إلى أجل غير مسمى مفعول 15 ألف تأشيرة دخول سياحية احتفظ بمعظمها اليهود الألمان الذين كانوا قد فروا من ألمانيا وكان عليهم مغادرة الأراضي الأميركية عما قريب. ولأول مرة منذ عقد من السنوات تم استيفاء حصص الهجرة من ألمانيا والنمسا إلى الولايات المتحدة. وسمحت بريطانيا بدورها لحوالي 50 ألف لاجئ بدخول أراضيها خلال الأشهر التي سبقت

اندلاع الحرب مما كان يزيد أضعافاً مضاعفة عن عدد اللاجئين الذين كان قد سُمح بدخولهم على امتداد السنوات الخمس والنصف الماضية. وكان من ضمن هؤلاء اللاجئين أكثر من 9 آلاف طفل لم يخضعوا لأي رعاية معظمهم من اليهود حيث تم إرسالهم إلى بريطانيا فيما عُرف باسم "ترحيل الأطفال" إذ تطوعت عائلات من كافة ربوع بريطانيا لاحتضانهم.

مهما كانت هذه التغييرات دراماتيكية إلا أنها كانت محدودة كمياً وزمنياً. إذ كانت بريطانيا وبالتزامن مع فتح أراضيها لاستقبال اللاجئين قد أغلقت أبواب فلسطين التي كانت البقعة الوحيدة على وجه البسيطة حيث كان هناك مجتمع يتعطش لاستقبال اللاجئين اليهود. وقد أصبح قرار إغلاق فلسطين بوجه الهجرة اليهودية سياسة رسمية بمقتضى الكتاب الأبيض الذي صدر في مايو أيار 1939 من منطلق إحساس بريطانيا بالحاجة التي تدعوها إلى ضمان استتباب السلام بين العرب في الشرق الأوسط ، وضمان إمدادات النفط في فترة تبيّن فيها أن الحرب قد أصبحت مسألة وقت لا غير. كما تم لدى نشوب الحرب إبعاد بعض اللاجئين اليهود الذين استقبلتهم بريطانيا قبلاً إلى أستراليا وكندا عام 1940 للاشتباه فيهم بأنهم أعداء محتملون. أما الولايات المتحدة فلم تواصل استيفاء حصص الهجرة لديها ولم تبذل أي جهد حقيقي لرصد مَن كانوا يرغبون في مغادرة ألمانيا. وقد وضع اندلاع الحرب حداً لهذه الومضة من القلق الإنساني على مصير اللاجئين حتى وإن لم يكن بالإمكان الإقلال من نتائجها ، بحيث يدين عشرات الآلاف من اليهود الألمان والنمساويين بحياتهم لميل العاطفة والقلب إليهم خلال تلك الفترة المحدودة قبل فوات الأوان.

فترة الحرب ـ المعلومات مقابل المعرفة: يمكن النظر إلى ردود الفعل الصادرة عن الحلفاء الغربيين إزاء المحرقة خلال فترة الحرب بمنظارَي مسألتين تأريخيتين جدليتين هما المعلومات مقابل المعرفة ، والإرادة مقابل القدرة. ويعني ذلك أن فهم حقيقة ردود فعل الخلفاء على الهولوكوست تتطلب أولاً محاولة فهم ما كانوا يعتقدون بأنهم يتجاوبون معه. إذ يكون السؤال كالتالي: في أي مرحلة أصبحت المعلومات

حول "الحل النهائي" ترد إلى الحلفاء وفي أي مرحلة صارت هذه المعلومات تندمج لتكوّن صورة واضحة تتعدى حدود المذابح المتسرّعة غير المترابطة وتغدو عملية متعمدة ومدروسة ومُمَنْهجة لقتل أي يهودي كان بإمكان النازيين القبض عليه؟ وكان على النازيين من أجل تنظيم وتنفيذ "الحل النهائي" أن يقفزوا قفزة في مخيلتهم ليدخلوا فضاء غير مسبوق من الجرائم الكبرى. وبالتالي فإن السؤال مدار البحث هو كالآتي: في أي مرحلة قفز زعماء دول الحلفاء قفزة مماثلة بمخيلتهم مكّنتهم من إدراك مغزى الجريمة المنتشرة في أوروبا المحتلة؟

أما الجانب الآخر من هذه الأسئلة فيرافق جدلية الإرادة والقدرة على إنقاذ اليهود. إذ يوجد مؤرخون وساسة يدّعون بأن الحلفاء لم يملكوا شيئاً لإنقاذ اليهود على اعتبار أن النازيين كانوا سيمضون قدماً في مخططاتهم الفتاكة بغض النظر عن إجراءات الحلفاء لصالح اليهود. غير أن السؤال ينقسم حقيقةً إلى قسمين حيث أنه لا يدور حول القدرات وحدها بل حول النية أيضاً. إذ لا مراء حول ضرورة إعادة أي نقاش يتناول ردود فعل الحلفاء على المحرقة إلى القضية الأساسية ذاتها: هل درس الحلفاء محاولة التحرك لإنقاذ يهود أوروبا في أي مرحلة من المراحل؟ وبأي طريق أو صورة؟ إن البحث عن الإجابة على هذا السؤال قد يتم ليس في ميدان القتال وحده بل في غرف التخطيط أيضاً.

كان مأزق اليهود في الغيتوات ومعسكرات العمل القسري معروفاً لدى القوى الغربية أواسط أو أواخر صيف 1941. وقد أتاح موقف الحياد للولايات المتحدة حتى السابع من ديسمبر كانون الأول 1941 فرصة حفظ الاتصالات مع أوروبا المحتلة. وقد تمتع صحافيون محايدون بفرص محدودة للوصول إلى الدول المحتلة ولم يكن بوسع الحكومة الألمانية أو بودّها إخفاء جميع ممارساتها بحق اليهود خلال فترة الشهور ال-21 الأولى للحرب. وبالتالي أوردت الصحف الغربية في بعض الفترات أخبار ما تعرض له اليهود من ممارسات اجتثاثهم والخطط النازية لإنشاء "محمية يهودية" وسلب مجمل حقوق اليهود وتجويعهم على نطاق واسع وانتشار الأمراض والظروف القاسية للعمل القسري والأعداد الكبيرة لليهود الذين تم قتلهم. كما كان مسؤولو

الحكومتين الأميركية والبريطانية على علم بهذه الممارسات. غير أنه لا يمكننا طرح السؤال حول رد فعل الحكومتين على قتل اليهود في تلك الفترة لأن أعمال القتل لم تبدأ بعد. كما أن مفهوم "الحلفاء" – وبالتالي رد فعل الحلفاء على تعامل النازيين مع اليهود – لم يَرْقَ بعد إلى المستوى الذي وصل إليه خلال النصف الثاني من عام 1941 حيث التزمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي رسمياً في تلك الفترة بموقف الحياد.

أما بعد إطلاق حملة باربا روسا بفترة وجيزة فقد بدأت تقارير تقشعر لها الأبدان بالورود إلى الغرب حول مجازر بحق اليهود أو مدنيين آخرين. وكانت المخابرات البريطانية تعترض بانتظام تقارير شُرَطية ألمانية من أراضي الاتحاد السوفياتي حول المجازر بحق اليهود. كما وصل إلى الغرب عدد من الفارين وتقارير أعدتها التنظيمات السرية المعارضة. وكان من أفظعها التقارير التي وردت خلال شهر نوفمبر تشرين الثاني 1941 حول قتل نحو 50 ألف يهودي في كييف في شهر سبتمبر أيلول المنصرم فيما أصبح يُعرف ب"مجزرة بابي يار". ولم تتحدث التقارير عن أي خطة أو صيغة قتل منهجي كما بدا بعضها أغرب من الخيال. غير أن التقارير تواردت بوتيرة متزايدة حيث اتضح بعد مرور أسابيع وأشهر أن الألمان يرتكبون فظائع شنيعة بحق المدنيين.

وقام وزير خارجية الاتحاد السوفياتي مولوتوف يوم ال-7 من يناير كانون الثاني 1942 بأول محاولة علنية لتكوين صورة منهجية بالاستناد إلى هذه التقارير وذلك في مذكرة بعث بها إلى السفارات الأجنبية في موسكو. لكن مَن مِن القادة الغربيين كان سيتعامل مع تقرير مصدره الحكومة السوفياتية كما هو؟ وفي يوم 13 مارس آذار 1942 أبلغ برتراند جاكوبسون ممثل "لجنة التوزيع المشتركة" ("الجوينت") في هنغاريا مؤتمراً صحافياً في الولايات المتحدة بوجود كتائب موت نازية خاصة في أوروبا الشرقية ومقتل 300 ألف يهودي على الأقل حتى تلك اللحظة. وكانت إفادات جنود هنغاريين عادوا من الجبهة السوفياتية من المصادر الرئيسية التي استند إليها

هذا التقدير. غير أن جاكوبسون – شأنه شأن مولوتوف – لم يتوصل إلى نتيجة بأن النازيين قد أطلقوا حملة لإبادة جميع اليهود.

وكان أول تقرير تحدث عملياً عن وجود خطة نازية لإبادة كل اليهود هو التقرير السري الذي وضعه "البوند" في وارسو والذي تم تهريبه إلى الغرب في أواخر مايو أيار 1942. وقد تحدث تقرير "البوند" عن 700 ألف يهودي قُتلوا في الأراضي البولندية وحدد المواقع والأعداد والأساليب المعتمدة لقتلهم. وقد حظي التقرير بتغطية إعلامية معينة بما فيها برامج هيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي.) باللغات الأجنبية وتقرير صدر يوم ال-25 من يونيو حزيران 1942 على صفحات جريدة "ديلي تلغراف" اللندنية تبعته تقارير في صحف بريطانية وأميركية أخرى. وكان بالإمكان التصور أن يؤدي ذلك إلى بزوغ الإدراك الأعمق لحقيقة الهولوكوست غير أن هذا الأمر لم يتحقق. ودعت الحكومتان البريطانية والبولندية إلى مؤتمر صحافي مشترك يوم ال-8 من يوليو تموز 1942 لطرح المعطيات الواردة في تقرير "البوند" بصورة رسمية. وأرسل الجانب البولندي ممثلين يليق مستواهم بقضية خطيرة كهذه وهم كل من نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ستانيسلاف ميكولايتشيك والممثلان اليهوديان في المجلس الوطني البولندي ممثل حزب "البوند" شموئيل زيغلبويم والممثل الصهيوني إيغانتسي شفارتسبارت. غير أن التمثيل البريطاني اقتصر على برندان براكن وزير الإعلام الذي كان مسؤولاً عن الدعاية الحربية. ويعكس التمثيل البريطاني بطبيعته النظرة الملتبسة إزاء المعلومات المتداولة وكان سيفضي بالمراقبين إلى اعتبار التقرير بمثابة دعاية قد تتضمن حقائق جزئية ليس إلا.

وقد أشار العديد من المؤرخين إلى البرقية التي اشتهرت فيما بعد والتي أرسلها غيرهارت ريغنير إلى ستيفن وايز يوم ال-8 من أغسطس آب 1942 بصفتها أول تقرير حاسم حول هذه القضية. إذ أصبحت سويسرا المحادية وخاصة جنيف موقعاً هاماً للحصول على معلومات حول الحرب وأخبار تخص اليهود. وكان ممثلو التنظيمات اليهودية مثل ريغنير مندوب المؤتمر اليهودي العالمي ، وريخارد ليختهايم مندوب الوكالة اليهودية ، يصبّون اهتمامهم على معلومات تخص يهود أوروبا. بيد

أن ريغنير لم يرتَض التعويل تماماً على المعلومات الواردة في تقريره الأمر الذي ينعكس في تصريحه بأن هناك خطة نازية "قيد البحث" بالنسبة لقتل ما مجموعه 4 ملايين يهودي الخريف القادم من خلال القضاء عليهم دفعة واحدة باستخدام مادة السيانيد السامة ، مؤكداً في الوقت ذاته أنه "يجب التعامل بحذر [مع هذه الأنباء] إذ يستحيل تأكيد دقتها". وقد تم إرسال البرقية إلى وايز عبر البريد الدبلوماسي الأميركي وكذلك إلى سيدني سيلبرمان في لندن عبر شحنة البريد الدبلوماسي. غير أن مسؤولي وزارة الخارجية الأميركية قضوا بأن الحكومة الأميركية لا تملك دلائل تؤكد صحة المعلومات التي أوردها ريغنير وبالتالي قرروا عدم إحالة البرقية إلى وايز. وتوصل مسؤولو الخارجية البريطانية إلى الاستنتاج ذاته بالنسبة لهذه المعلومات لكنهم قرروا إحالة البرقية مرفقةً بملاحظة تفند حيازة أي معلومات تدعمها. وعندها قام سيلبرمان بإرسال البرقية إلى وايز عبر قنوات الاتصال العادية. ورغم التحفظات التي ضمّنها ريغنير برقيته المنوَّه بها إلا أن المعلومات التي وردت في أعقاب تقارير عديدة حول المجازر وكذلك تقرير "البوند" المذكور أعلاه قد صدمت اليهود الذين تلقوها في بريطانيا والولايات المتحدة. وقد نقل وايز المعلومات إلى سامنر ويلس في وزارة الخارجية فور تلقيه البرقية في أواخر أغسطس آب 1942. وطلب ويلس من وايز إمهاله فترة قصيرة للتأكد من صحة التقرير قبل نشره على الملأ حيث استجاب وايز لهذا الطلب. وقد دعا ويلس يوم ال-24 من نوفمبر تشرين الثاني وايز إلى مكتبه وأكد له صحة المعلومات الواردة في التقرير. ودعا وايز فوراً إلى مؤتمر صحافي ونشر المعلومات علناً.

وكان 78 لاجئاً يهودياً بولندياً قد وصلوا قبل ذلك الموعد بأحد عشر يوماً إلى فلسطين في إطار صفقة تبادل للأسرى المدنيين بين بريطانيا وألمانيا. وقابل مسؤولو الوكالة اليهودية هؤلاء اليهود الذين أفشوا لهم قصة المحرقة الفظيعة بحذافيرها بصفتهم شهود عيان لها. وقد نُشرت إفاداتهم في الصحف اليهودية المحلية يوم ال-23 من نوفمبر تشرين الثاني 1942 في عناوين افتتاحياتها المحاطة بالأسود. ويبدو بالنظرة الشمولية أن تكون هناك أدلة مقنعة على وقوع المحرقة قد وصلت إلى ثلاث

قارات من ثلاثة مصادر مختلفة بصورة شبه متزامنة. وكانت التقارير الثلاثة في متناول يد الحكومتين الأميركية والبريطانية. وأدت الضغوط العامة والضغوط التي مارستها الحكومة البولندية إلى نشر الإعلان المشترك يوم ال-17 من ديسمبر كانون الأول 1942. وبالتالي كان من المحتمل أن تنطلق جهود الإنقاذ من جانب الحلفاء من هذه المرحلة فصاعداً.

فترة الحرب – الإرادة مقابل القدرة: في الوقت الذي أدرك فيه الحلفاء الغربيون كما يبدو الطابع الحقيقي للهولوكوست ، أي في شهر ديسمبر كانون الأول 1942 ، كانت قواتهم المسلحة أبعد عما يسمح لها بالتدخل [لوقف فظائع المحرقة] حيث أنها كسبت معركة بالغة الأهمية في شمال إفريقيا إلا أن مصير معركة ستالينغراد لم يُحسم بعد. أما القوات الأميركية فلم تندمج كاملةً إلا في تلك الفترة في المجهود الحربي ولذلك لم تحسّ أوروبا بعد بتأثير الملايين من الجنود الجدد الذين دخلوا ساحة القتال. غير أن هذا السؤال ليس الوحيد الواجب طرحه في هذه المرحلة حيث علينا أن نتساءل: هل عين قادة الحلفاء في خضم مشاعر الاشمئزاز والغضب التي اجتاحتهم (وبعد ما أدركوا حقيقة ما وصلت إليه الأمور بالنسبة لمصير اليهود) مجموعة عمليات خاصة لدراسة احتمالات إنقاذ اليهود المهددين؟ هل كان بإمكان لجنة افتراضية كهذه أن تعمل ليل نهار ليمزّق أعضاؤها شعرهم ويخبطون رؤوسهم في الجدران بحثاً عن طريق لإنقاذ اليهود ، أم أنهم كانوا سيكتفون برفع أيديهم باليأس والإحباط لعجزهم عن القيام بأي شيء؟ وربما لم تكن مسألة إنقاذ اليهود مطروحة أصلاً على جدول الأعمال؟

قد ينطوي السؤال نفسه على الجواب كما سلف. إن مقولة "إنهم لم يعملوا شيئاً" أصبحت استنتاجاً مألوفاً. غير أنه يجب دراسة الأسباب التي أدت إلى حالة القصور هذه ويترتب الانطلاق عند إجراء دراسة كهذه من المصالح الوطنية.

إن المصلحة الوطنية الرئيسية لأي بلد في أوقات الحرب بديهية ألا وهي تحقيق النصر. ولم تبق عملياً في ساحة القتال بعد هزيمة فرنسا في يونيو حزيران 1940 إلا

قوة واحدة تحارب ألمانيا بمعنى بريطانيا العظمى. وقد تمكنت ألمانيا خلال فترة 9 شهور ليس إلا من السيطرة على معظم الأراضي الأوروبية سواء بالاحتلال وإقامة التحالفات أو بسبب الخوف والحذر الذي انتهجته القوى المحايدة في أوروبا. وقد أصبحت سويسرا على سبيل المثال جزيرة يحيط بها الحكم النازي من كل الجهات فيما خشيت السويد من محاولة ألمانية لاحتلال هذا الجزء الأخير المتبقي من الأراضي الإسكندنافية. وقد بدت بريطانيا نفسها خلال صيف 1940 عدواً حقيراً حيث تم سحق قوات المشاة التابعة لها ولم تتمكن إلا بقاياها من الفرار خلال عملية الإخلاء في دونكيرك. وكانت هناك مؤشرات على أن ألمانيا على وشك غزو بريطانيا التي اعتراها الضعف ووضع حد لهذه المهزلة. كان مجرد البقاء يتصدر أولويات بريطانيا في تلك الفترة ، وبالتالي يمكن سوق دلائل مقنعة على أن مصير يهود أوروبا كان يعتمد ولو جزئياً على إمكان تحقيق بريطانيا هذا الهدف. لحسن الحظ بالنسبة لبريطانيا والإنسانية جمعاء أيضاً كان سلاح الجو الألماني (لوفتفابيه) هو الذي مُني بهزيمة نكراء خلال المعركة على بريطانيا. وهكذا صمدت بريطانيا لمواصلة القتال. غير أن هذا الانتصار لم يحول مجرى الحرب إلا قليلاً حيث ظلت بريطانيا "عرجاء" عسكرياً ولم تكن في وضع يسمح لها بالتدخل لصالح اليهود أو أي جهة أخرى إذا ما اقتضت الحاجة ذلك.

أما بمجرد خوض الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الحرب فقد ركزت قوات الحلفاء اهتمامها بتحقيق الانتصار بصورة حاسمة وبأسرع ما يمكن. وعند تحول مجرى الحرب مطلع عام 1943 وتزايد حدة الضغوط من قبل الرأي العام الأميركي والبريطاني لإنقاذ اليهود فقد أُجبرت الدولتان على عقد مؤتمر لتناول هذه القضية. وقد تم في البداية تعليق آمال كبيرة على مؤتمر برمودا. إن الحلفاء الغربيين الذين أصبحوا يؤكدون معرفتهم بوقوع المحرقة ، الذين عرّفوا العدو النازي بأنه تجسيد للشر في هذه الحرب التي تم إطلاقها لإنقاذ العالم ، الذين أصبحوا جاهزين لتحقيق الانتصار على جميع الجبهات – أصبحوا في موقف قوي لوضع خطة لإنقاذ اليهود. وقد طرحت مجموعات يهودية أميركية على المؤتمر مقترحات مفصلة للإنقاذ فيما

جرت في أنحاء مختلفة من الأراضي الأميركية تظاهرات عامة مكثفة للمطالبة بإنقاذ اليهود. غير أن مؤتمر برمودا ، الذي انعقد بسخرية الأقدار يوم ال-19 من أبريل نيسان 1943 أي بالتزامن مع اندلاع ثورة غيتو وارسو ، سرعان ما تحول إلى مصدر رئيسي لخيبة أمل بالنسبة لدعاة الإنقاذ.

لقد وصف المؤرخ هنري فاينغولد مؤتمر برمودا بما يناسبه بالقول إنه كان "إنقاذ صوري لشعب فائض عن الحاجة". وبالفعل يثبت عند النظر في النتائج الهزيلة للمؤتمر أنه لم يخطَّط لإنقاذ اليهود بقدر ما خُطط لإنقاذ حكومات دول الحلفاء من الضغط المتزايد لدعاة الإنقاذ. وكان مؤتمر برمودا اجتماعاً لمسؤولين متوسطي المستوى لم يمثلوا إلا دولتين هما الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. وقد انعقد في جزيرة برمودا المغلقة التي اقتصر الوجود فيها على العسكريين بعيداً عن النظرة العامة والصحافة المتطفلة. ولم يُسمح إلا لمجموعة صغيرة من الصحافيين بالحضور إلى الجزيرة لكن لم يُسمح لهم بمشاهدة الاجتماعات إذ اقتصر دورهم على تسلم إيجازات يومية حافلة بالتعميمات الغامضة. ولم يتم تمثيل منظمات تطوعية معنية بقضية إنقاذ اليهود على الإطلاق ، كما لم يتم مناقشة المقترحات التي أعدتها هذه المنظمات بجدية. وقرر المؤتمر عدم تخصيص أي سفن لنقل لاجئين قد يتمكنون من الفرار إلى ملاذات مؤقتة وعدم خوض أي مفاوضات مع العدو من أجل الإنقاذ وعدم القيام بأي خطوة من شأنها تحويل الإمدادات عن المجهود الحربي لهذه الغاية. وقد كانت نتائج المؤتمر مربكة لدرجة عدم صدور أي تقرير رسمي أو بيان ختامي عنه إلا بعد أسابيع من انتهائه.

وكانت أبرز نتيجة لمؤتمر برمودا هي زيادة الضغوط الممارسة على حكومات الحلفاء لإنقاذ يهود أوروبا. وقد واصلت قوات الحلفاء بالتوازي مع ذلك زحفها على كل الجبهات إلا أن أي عمليات إنقاذ لم تكن متاحة عسكرياً قبل شهر سبتمبر أيلول 1943 حيث احتل الحلفاء الغربيون الشطر الجنوبي من إيطاليا. إذ لم تتمكن طائرات الحلفاء حتى ذلك الحين من إنجاز رحلة ذهاب وإياب من أقرب قواعدها إلى

معسكرات الإبادة والغيتوات. أما الإجراءات الأخرى التي كان بالإمكان اتخاذها لأجل اليهود والتي طرحها دعاة الإنقاذ فلم يتم التداول فيها على وجه العموم.
وقد انبثقت الضغوط لإنقاذ اليهود من مصادر عديدة مختلفة لم تعمل جميعها بانسجام. وتمكنت المنظمات اليهودية الأميركية الرئيسية ، التي بدأت عملها المشترك منذ شهر يناير كانون الثاني 1943 في تنظيم تظاهرات واجتماعات لزيادة الوعي العام حول إنقاذ اليهود وطرح هذه القضية على الأجندة الأميركية ، من صيانة إطارها الائتلافي المؤقت خلال فصل الصيف 1943 إلا أن الفترة اللاحقة شهدت طفو الخلافات بين الجهات الصهيونية وغير الصهيونية على السطح وبالتالي الانقسام فيما بينها لكن الدعوات للإنقاذ بقيت تنطلق من كلا المعسكرين. وفي الوقت ذاته شددت مجموعة برغسون التي انبثقت عن بعثة "التنظيم العسكري الوطني" ذات العلاقة بالحزب التصحيحي الصهيوني [حزب المعارضة اليمينية الرئيسي في الحركة الصهيونية] من حملتها العلنية المنافِسة لإنقاذ اليهود التي بلغت ذروتها في مؤتمر طارئ عُقد في شهر يوليو تموز 1943 حول إنقاذ الشعب اليهودي في أوروبا. كما وجهت العديد من الشخصيات العامة في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى بينها أعضاء من الكونغرس الأميركي والبرلمان البريطاني دعوات متكررة إلى حكومتي البلدين للقيام بإجراءات إنقاذ فعالة. وفي الولايات المتحدة أدى القلق العام على مصير يهود أوروبا إلى عقد جلسات استماع في مجلس النواب اعتباراً من شهر نوفمبر تشرين الثاني 1943 لدراسة احتمال إقدام الكونغرس على اتخاذ قرار يدعو الحكومة للتحرك من أجل الإنقاذ. وقد تم نشر محاضر جلسات الاستماع التي عقدتها لجان فرعية مثلما تم الكشف عن إفادة محرجة أدلى بها المسؤول عن الهجرة في وزارة الخارجية بركينريدج لونغ حول هذه القضية. وقد خلق لونغ الانطباع الكاذب وكأن الولايات المتحدة انتهجت سياسة رحابة الصدر بسماحها بدخول مئات الألوف من اللاجئين إلى أراضيها. أما لو تم طرح مشروع قرار بهذا الخصوص للتصويت عليه في مجلس النواب ، كما خُطط لذلك في شهر يناير كانون الثاني 1944 ، لكان بإمكان أن يتم تمريره. وكان قرار من هذا القبيل سيربك الحكومة وإن لم يكن ملزماً. في الوقت

ذاته كشف مسؤولون في وزارة المالية الأميركية النقاب عن تصدي وزارة الخارجية عملياً لمحاولات إنقاذ اليهود ولنقل المعلومات حول مصير اليهود الأوروبيين. وقد أحاط وزير المالية هنري مورغينتاو الرئيس [روزفيلت] علماً بهذا الأمر في شهر يناير كانون الثاني 1944 في تقرير شديد اللهجة أعده ثلاثة من نوابه ، وقد أوعز روزفيلت فوراً بإنشاء هيئة لاجئي الحرب. ومما يدعو للسخرية أن مؤتمر برمودا نفسه كان قد أفضى إلى تضافر الضغوط الملحوظة لمجموعات يهودية متخاصمة وجلسات استماع في الكونغرس وشخصيات عامة وأهم من ذلك – وزارة المالية في أواخر عام 1943 مما دفع الرئيس روزفيلت في شهر يناير كانون الثاني 1944 إلى إحداث التغيير في سياسة الإنقاذ ، ذلك التغيير الذي كان مؤتمر برمودا سيمارسه أصلاً.

وقد أوحى استحداث هيئة لاجئي الحرب بالابتعاد عن سياسة الإنقاذ الأميركية السابقة. وقد خولت الهيئة الجديدة صلاحية القيام بكل ما في وسعها لإنقاذ كل من يتعرض لخطر القتل على أيدي النازيين والمتعاونين معهم ، بما في ذلك القيام بإجراءات كانت محظورة من ذي قبل ، مثل التفاوض مع العدو أو تحويل الأموال إلى أراضيه. وقد مارست هيئة لاجئي الحرب المهام الموكلة إليها بهمة على الرغم من عرقلة عملها بصورة خطيرة بسبب قلة التعاون مع دوائر حكومية أخرى وبسبب تخصيص إدارة روزفيلت ميزانيات ضئيلة لها. وقد تركزت نشاطات الهيئة على أربعة مجالات: إجلاء اليهود من أراضي العدو ، والبحث عن أماكن يمكن إرسال اللاجئين إليها ، وممارسة ضغوط نفسية على مسؤولي دول المحور [ألمانيا النازية وحلفاؤها] خاصة من خلال تهديدهم بمحاكمتهم بتهمة ارتكاب جرائم حرب ، والسعي لإرسال شحنات إغاثة إلى معسكرات الاعتقال النازية.

يرى المؤرخ ديفيد وايمان أن هيئة لاجئي الحرب قد أدت دوراً حاسماً في إنقاذ حوالي 200 ألف يهودي. إن هذا العدد ملحوظ جداً ويفضي إلى الاستنتاج الواضح بأن عمل الهيئة جاء قليلاً ومتأخراً. لو كان قد تم استحداث هيئة لاجئي الحرب قبل ذلك بعام أو عامين ، فماذا يا ترى كان عدد الأفراد الذين كان بالإمكان إنقاذ حياتهم؟

كم معسكراً للإبادة لما كان سيتمكن من إنجاز مهامه الشيطانية؟ غير أنه لا يجوز أن ننسى أن توقيت استحداث الهيئة المذكورة كان على الأرجح عاملاً هاماً بالنسبة لنجاح عملها. إذ إن أي تهديدات صادرة عن وكالة أميركية عام 1942 على سبيل المثال ، لمَا كان لها إلا تأثير ضئيل على دول أوروبية بالنظر إلى الفرق الشاسع بين ألمانيا بصفتها قوة عظمى مجاورة وبين الولايات المتحدة البعيدة التي لم تثبت قوتها بعد. أما عام 1943 فلربما كان وقع تهديدات كهذه أكبر فيه غير أن ألمانيا ما زالت آنذاك القوة المحتلة فيما كانت الولايات المتحدة أبعد من أن تمارس الكثير. ولم تكتسب تهديدات هيئة لاجئي الحرب مصداقيتها خلال الأشهر الأولى من عملها إلا بفضل احتلال [قوات الحلفاء] لجنوب إيطاليا في خريف 1943 والانسحاب المتواصل للقوات الألمانية في كل الجبهات خلال عام 1944. ولم تكن هذه العوامل حاضرة فيما قبل ذلك ، ناهيك عن أن غزو الحلفاء لفرنسا في يونيو حزيران 1944 قد جعل هذه التهديدات تدق أبواب دول المحور ما عدا ألمانيا نفسها. وبالتالي ليس من الواضح ما إذا كانت هيئة لاجئي الحرب – حتى وإن كان قد تم إنشاؤها في وقت سابق – ستنجز أكثر بكثير مما أنجزته خلال فترة وجودها القصيرة قبيل انتهاء الحرب. ومن هذه الناحية أصبح الجدولان الزمنيان المنفصلان للحرب والمحرقة يتقابلان مرة أخرى عام 1944 ، حيث أدت انتصارات الحلفاء إلى تحرير بعض اليهود المتبقين على قيد الحياة وإلى تحمل المسؤولية عن تحرير عدد آخر منهم. وقد سمح احتلال جنوب إيطاليا وتقدم القوات السوفياتية في الجبهة الشرقية لقوات الحلفاء بمباشرة التفكير في قصف أهداف عسكرية غرب بولندا. وأصبح طيران الحلفاء في مطلع 1944 يتمتع بتفوق مطلق مما سمح له بقصف أهداف عسكرية أميركية بانتظام. وقد حلقت خلال ربيع وصيف 1944 طائرات استكشاف أميركية انطلقت من إيطاليا في أجواء مجمع معسكرات أوشفيتس لالتقاط صور معسكرات العمل هناك ، حيث كان يتم إنتاج النفط والمطاط الصناعي لأجل دعم المجهود الحربي الألماني. وقد تم ابتداءً من أغسطس آب 1944 قصف المنشآت الصناعية هذه عدة مرات.

في الوقت ذاته أصبحت هناك ضغوط تُمارَس على قادة الحلفاء لحملهم على الإيعاز بقصف معسكر الإبادة أوشفيتس وكذلك خطوط سكك الحديد المؤدية إليه من هنغاريا ، بالاستناد إلى تقارير مفصلة عن المعسكر قدمها عدد من الفارين من أوشفيتس خلال فصلي الربيع والصيف من عام 1944. وقد رفضت الحكومتان الأميركية والبريطانية باستمرار القيام بمهمة القصف لعدة أسباب. إنهما ادّعتا أولاً أن أعمال القصف كانت مستحيلة فنياً إذ لم تكن بحوزة الحلفاء قاذفات قادرة على إتمام رحلات الذهاب والإياب هذه وهي محملة بالقنابل. بيد أن افتقاد هذا الادعاء إلى الدقة لهو أمر بيّن على اعتبار أن مجمع المعسكرات في أوشفيتس قد تعرض للقصف في نفس الفترة التي طُرح فيها الادعاء المذكور أعلاه. بالطبع لم يتمكن دعاة إنقاذ اليهود من الإلمام بهذا التناقض. كما كان بالإمكان سوق الادعاء بأن الحلفاء لم يملكوا خرائط دقيقة لمعسكر الإبادة ومحيطه بصورة تبرر قصفه. لكن من غير الواضح ما إذا كانت المعلومات المتوفرة حول معسكر الإبادة موضع دراسة جدية ، أو ما إذا كان قد تم تحديد أو البحث عن أي معلومات إضافية كانت ربما حيوية لتنفيذ عملية القصف. وكانت سياسة وزارة الحرب [الأميركية] منذ يناير كانون الثاني 1944 تقضي باستبعاد ضلوع القوات المسلحة في أي نشاطات لإنقاذ اليهود. وبالتالي لم يتم النظر في المزايا المتأتية من طلبات القصف التي قُدمت في صيف 1944 قبل رفض وزارة الحرب لها. أما بريطانيا العظمى فقد ردت وزارة الطيران طلب قصف أوشفيتس دون إخضاعه لأي فحص ورغم تعبير رئيس الوزراء وينستون تشيرتشيل ووزير الخارجية أنتوني إيدن عن دعمهما له. ومن الواضح أيضاً أن القوات المرابطة في إيطاليا التي أعدت خطط قصف المجمعات الصناعية المحاذية لمعسكر الإبادة لم تكن مسؤولة عن رفض القيام بهذه المهمة. إذ إن الأشخاص ، الذين نقلوا الصور الجوية إلى الأميركيين تمهيداً لقصف الأهداف الصناعية ، لم يكونوا على وعي بالطابع الفتاك للمعسكر الكبير المحاذي الذي ظهر أيضاً في بعض هذه الصور. والحقيقة هي أن هذه الصور لم تكن قيد دراسة صانعي القرار الواعين بالمحرقة إلا في أواخر السبعينيات. وقد قيل بالإضافة إلى ذلك إن تسيير رحلات جوية لمسافات كهذه كان

سيعرض حياة أفراد طواقم الطائرات للخطر في الوقت الذي كانت فيه فرص تحقيق هذه المهمة نتائج مثمرة موضع شك في أفضل الحالات. ووفقاً لهذا المنطق فإذا أراد الألمان قتل اليهود في المعسكرات فإنهم كانوا سيقومون بذلك حتى في حالة تدمير منشآت الإبادة جزئياً من خلال قصفها جواً. بالإضافة إلى ذلك قيل إن قصف المعسكر – لو تم فعلاً - لَمَا كان سينقذ اليهود ولَمَا كان سيعدو كونه إجراء رمزياً ينم عن اهتمام الحلفاء بقضيتهم ، لا بل إنه كان سيحوّل القاذفات التابعة لقوات الحلفاء إلى قتلة لليهود إذ لم يكن بوسع القصف تجنب إصابة السجناء أيضاً. ولم يرغب الحلفاء أيضاً في اختيار فئة معينة أياً كانت للإنقاذ وتمييزها عن غيرها ، حيث أنها كانت تعتبر أن اختيار اليهود سيكون بمثابة اعتراف ضمني بصحة الادعاء النازي بأن اليهود بالفعل يختلفون عن غيرهم. ولم يرغب الحلفاء في الانزلاق إلى الدعاية النازية.

إن عدم رغبة الحلفاء في القيام بأي عمل عسكري لهو أمر قابل للتلخيص بشعارين مكررين لديهم وهما: سيتم الإنقاذ من خلال النصر ، ولا يجوز الانحراف عن المجهود الحربي. إذ قيل إن النصر السريع سيكون أفضل طريق لإنقاذ أكبر عدد ممكن من الناس مما يحتم توظيف كل الطاقات لبذل المجهود الحربي بينما سيؤدي أي عمل عسكري منقطع عن هذا المجهود إلى نتائج عكسية لينجم عنه تأخير في إنقاذ الناس وتقليل عدد من سيتم إنقاذهم. كان من الصعوبة بمكان التصدي لهذا المنطق خلال الحرب ، وقد تبنت هيئة لاجئي الحرب في نهاية المطاف هذا الموقف أيضاً.

لو انتهت قصة ردود فعل الحلفاء على المحرقة في هذه النقطة تحديداً لكان من الممكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن مقاربة الحلفاء لقضية إنقاذ اليهود كانت منطقية على الأقل خلال عام 1944 ، وأن غياب مجهود أكبر للإنقاذ جاء نتيجة الإستراتيجية الكبرى بقدر ما نجم عن فشل أخلاقي. غير أن الإستراتيجية الكبرى التي لم تترك مجالاً لعمليات إنقاذ اليهود لم تطبَّق في جميع الأحوال. على سبيل المثال ، عندما ثار البولنديون في وارسو خلال شهر أغسطس آب 1944 ولم يحرك

الجيش السوفياتي ساكناً رغم مرابطته على بعد عدة كيلومترات ليس إلا ، قرر الحلفاء الغربيون إسقاط الإمدادات بالمظلات إلى المقاتلين البولنديين رغم الخطر الذي كان ينطوي عليه التدخل في هذا القتال الطويل ورغم التقديرات بأن معظم الإمدادات المذكورة إما ستسقط في أيدي العدو أو تضيع هدراً. ويبدو أن دعم البولنديين الذين تعرضوا للمعاناة الطويلة كان ينطوي على أهمية رمزية.
لماذا كانت حالة اليهود مغايرة إذاً؟ أم ربما كانت حالة البولنديين هي المختلفة؟ يجب إجراء دراسة جادة لمهام الدعم التي قام بها الحلفاء إبان الحرب ليتسنى التوصل إلى استنتاج بالنسبة لأي من الحالتين كانت القاعدة وأيهما كانت الشواذ. ولكن من الواضح أن نظرة الحلفاء إلى البولنديين خلال صيف 1944 اختلفت عن نظرتهم لليهود المتبقين في بولندا. ربما كان الأمر متعلقاً برياح الحرب الباردة التي صارت تهب من الشرق ، مما دفع الحلفاء إلى محاولة تذكير البولنديين بأنهم أصدقاؤهم وبأنهم يمثلون الفريق الذي هب لنجدتهم في أوقات الشدة. وإذا كانت الحالة هكذا فإن الآمال السياسية المرتبطة بالإسقاط الجوي المنوه به لم تتحقق إلا بعد مضي 45 عاماً (إن تحققت بالفعل). أما اليهود فقد عرفوا تماماً من هم أصدقاؤهم ، لكن لم يكن لديهم ما يقدمونه للنظام السياسي الجديد في فترة ما بعد الحرب.

الاستنتاجات: قد يثمر الاستعداد للإنقاذ في بعض الأحيان نتائج ملموسة رغم انطلاقه من لا شيء. إن آلاف الأفراد الذين نالوا شرف الاعتراف بهم ك"أنصار الشعب اليهودي" [لإقدامهم على إنقاذ اليهود إبان الحرب] يشكلون نموذجاً لهذا الأمر ، حيث كان معظمهم أناساً عاديين لم يملكوا أي قوة تُذكر ما عدا استعدادهم لمساعدة أولئك الذين تعرضوا للخطر. إن راؤول فالينبرغ [دبلوماسي سويدي ساهم في إنقاذ عشرات الآلاف من يهود بودابست في أواخر الحرب] يُعد أحد أشهر هؤلاء الأفاضل. غير أنه لا يجوز نسيان حقيقة دعم حكومته لفعالياته الجريئة ويجب التشكيك في احتمال تلقيه دعماً كهذا في فترة ما قبل أواسط عام 1943. إن التوقيت يُعد عاملاً هاماً أيضاً. كما أن الإجراءات التي أقدم فالينبرغ على اتخاذها كانت

مدعومة إلى حد بعيد من هيئة لاجئي الحرب الأميركية الحكومية. وكان مصدر حصة كبيرة من رأس مال هذه الهيئة هو اليهود الأميركيين خاصة "لجنة التوزيع المشتركة" ("الجوينت"). وبالتالي يتبادر إلى الذهن التساؤل الآتي: ما هي الجهة التي تستحق المدح بالإضافة إلى فالينبرغ الباسل نفسه؟ يصعب الإجابة على هذا التساؤل لكن ربما كان جزء صغير من هذا الاستحقاق من نصيب الحكومة الأميركية التي أنشأت – ولو رغماً عنها – الهيئة التي حولت رؤوس الأموال المطلوبة.

على نقيض من جهود "أنصار الشعب اليهود" الأفاضل فإن جهود الإنقاذ للحلفاء تبدو وكأنها حالة من عدم الرغبة التي قضت على معظم الفرص التي كانت سانحة لتفعيل أعمال الإنقاذ مهما كانت. لماذا تحفظ الحلفاء من إنقاذ اليهود؟ قد تكون الأسباب متعددة وسنناقش أدناه بعضها باختصار.

يتعين أخذ المصالح الوطنية للحلفاء على محمل الجد. كان الانتصار المصلحة الغالبة ، وعندما أصبح يلوح في الأفق بدأت اعتبارات التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب تلعب دورها. أما اليهود الذين لم يملكوا دولة ولم تكن لديهم أي قوة سياسية حقيقية تجعلهم موضع اعتبار في تدابير ما بعد الحرب ، فأُجبروا على حشر أنفسهم ليحتلوا مكاناً في أجندة الحلفاء. ولم يفلحوا في هذا الأمر إلى جزئياً خلال الحرب وبصورة أكبر فيما بعدها ، حيث أرغم النازحون اليهود الحلفاء على التعامل معهم وضغطوا عليهم لكي يُسمح لهم بالهجرة ، معظمهم إلى فلسطين. إن الشعارات من قبيل "الإنقاذ عبر الانتصار" و"لا انحراف عن المجهود الحربي" لم تكن مجرد شعارات بل يجب النظر إليها كفرع مباشر لمصالح الحلفاء ، إلى أن تثبت الدراسات عكس ذلك. كما يمكن الادعاء بأنه لم يطرأ إلا تغيير بسيط على كيفية تعامل العالم مع معاناة الآخرين الذين أصبحوا في قبضة قتلة أقوياء. إن المصالح الوطنية وليس الاعتبارات الإنسانية تبدو كالعامل الحاسم بالنسبة لاحتمال تدخل القوى الديمقراطية العالمية في كل من يوغسلافيا السابقة والصومال وأثيوبيا وكامبوديا وبوروندي ورواندا ومناطق أخرى شهدت ارتكاب جرائم واسعة النطاق. إن جميع هذه الأحداث قد أعقبت المحرقة حيث أن الدول الديمقراطية الغربية لم تخُض في جميعها الحرب مع مرتكبي الجرائم.

وبالتالي يستحيل تجاهل أهمية المصالح الوطنية بالمقارنة مع الاعتبارات الإنسانية حتى وإن كنا نتمنى أن تكون الأمور مختلفة.

ويتصل بمصالح الحلفاء تصورهم للحرب بصفتها حرباً لقوى الخير على الشر والنور على الظلام. ولم يعُد هذا التصور بالضرورة بالفائدة على اليهود حيث أن الحرب على الشيطان لا تفسح أي مجال للتفاوض معه مما يعني أن العدو عليه أن يستسلم دون قيد أو شرط. وبالتالي فإن الحلفاء لم يحسبوا لفكرة المفاوضات لغرض إنقاذ أي مجموعة كانت أي حساب كونها ستتنافى مع هدف تحقيق الاستسلام غير المشروط للعدو. كما كان هذا الأمر سيغضب ستالين الذي كان يرتاب دوماً في نوايا الحلفاء. عدا عن ذلك فإن الحلفاء أرادوا ، في إطار حرب قوى الخير على قوى الشر ، تفادي انتقال عدوى الشر إليهم. إنهم حاولوا ، وفق الشروط الخاصة بهم ، مسايرة تصورهم الرسمي الليبرالي للإنسانية ، مما كان يعني أن اليهود كانوا يماثلون في نظرهم سائر الشعوب على نقيض من ادعاءات النازيين وأتباعهم. إن الحلفاء لم يفضلوا – ولو رسمياً - أي مجموعة على أخرى. وفي هذا المضمار راح اليهود ضحايا للتصورات المحدودة لليبرالية الغربية.

إن اللاسامية تُعتبر من التفسيرات الأكثر شيوعاً لحالة اللامبالاة التي أظهرها الحلفاء إزاء مصير اليهود. إن حقيقة وجود اللاسامية سواء بين عامة الشعب أو في الدوائر الحكومية ليست موضع شك. كان بريكنريدج لونغ يعادي اليهود فيما استخدم مسؤول الخارجية البريطانية أرمينيوس ديو لغة لاسامية بذيئة ، إذ إنه اشتكى في سبتمبر أيلول 1944 من الوقت الذي أُهدر "للتعامل مع هؤلاء اليهود المُوَلولين". لكن تم عزل لونغ في نهاية الأمر فيما تمت معاتبة ديو بسبب هذه الملاحظات المهينة التي أدلى بها في مناسبة خاصة. وكان لجوء مسؤولين حكوميين إلى لغة أو تصرفات كهذه أمراً غير لائق في نظر القائمين عليهم. صحيح أن اللاسامية لعبت دوراً ولكن ليس بمعنى البهجة لما آل إليه مصير اليهود أو حتى بمعنى عدم الاكتراث مطلقاً بمصيرهم. في الواقع يبدو أن اللاسامية قد لعبت دوراً في إعاقة قدرة الكثير من المسؤولين على منح قضية إنقاذ اليهود الأولوية العالية واعتبار اليهود عضواً مميزاً

يقف إلى جانب الحلفاء دون الاكتفاء باعتبارهم مواطنين في بلدانهم يتعرضون للمعاناة مثلما يتعرض لها سائر المواطنين من غير اليهود.

كانت هناك العديد من العوامل الأخرى التي تحكمت في ردود فعل الحلفاء على الهولوكوست ولكن يجب طرح أحدها في ختام المقالة حيث أن هذا العامل لم يؤخذ إلا نادراً بنظر الاعتبار. كانت هذه الدراسة قد أثبتت أن الحلفاء قد علموا بشكل واضح بالمحرقة بحلول شهر ديسمبر كانون الأول 1942. لكن قد تستدعي الحاجة تخفيف حدة هذا الموقف بعض الشيء ، إذ يكفي المثالان الواردان أدناه لتبيان هذه النقطة:

عندما تمت مقابلته في إطار الحلقة التي عُنونت "إبادة شعب" في إطار مسلسل أنتجه تلفاز "التيمز" في سبعينيات القرن الماضي ، طُلب من أنتوني إيدن [وزير الخارجية البريطاني في فترة الحرب العالمية الثانية] ، الذي نال فيما بعد لقب إيرل أفون ، أن يناقش مسألة ردود فعل الحلفاء على الأنباء الخاصة بقتل اليهود. وقد روى إيدن قصة الإعلان المشترك للحلفاء الذي تمت تلاوته أمام مجلس العموم يوم ال-17 من ديسمبر كانون الأول 1942 وكذلك استذكر وقوف أعضاء المجلس دقيقة صمت احتراماً للضحايا. وقد بدا انفعال إيدن جلياً لدى استعادته ذكريات هذا المشهد حيث أضاف قائلاً: "كان **هناك** شيء كان باستطاعتنا القيام به" [يأتي التضخيم في المرجع نفسه – الكاتب]

أما المثال الثاني فيخص يان كارسكي الذي ورد ذكر قصته مطلع المقالة: حيث كان كارسكي سيعود أصلاً إلى بولندا عام 1942 غير أن حكومته أوعزت إليه بالبقاء في الغرب كون الألمان قد تمكنوا خلال الفترة الماضية من الكشف عن هويته. وبالتالي ظهر كارسكي علناً بموافقة حكومته وألقى سلسلة محاضرات وعقد اجتماعات في بريطانيا والولايات المتحدة. وكما سرد بنفسه فيما بعد فإن الناس اهتموا – أينما كان يقابلهم –بالاستماع إلى شهادته حول اليهود. وفي صيف 1943 توجه كارسكي إلى الولايات المتحدة حيث التقى مسؤولين حكوميين بمن فيهم الرئيس روزفيلت وشخصيات عامة وقيادات يهودية. وكان من ضمن القيادات اليهودية هذه قاضي المحكمة العليا فليكس فرانكفورتير إذ عُقد اللقاء بينهما في مكاتب السفير البولندي في

واشنطن. وقد اهتم فرانكفورتير أيضاً بالاستماع إلى تقرير كارسكي عن اليهود. وعندما تحدث كارسكي أصبح فرانكفورتير هائجاً وبدأ يمشي في الغرفة. ولدى انتهاء قصة كارسكي خيم صمت متوتر على الغرفة وواصل فرانكفورتير مشيته الهائجة إلى أن توقف عنها واستدار متفرساً وجه كارسكي ، وخرق صمته قائلاً: "عندما يحادث رجل مثلي رجلاً مثلك عليه أن يكون صريحاً تماماً. أيها الشاب ، لا يسعني تصديق كلامك!". وقد أُخذ كارسكي والسفير البولندي تشياتشانوفسكي على حين غرة حيث أكد السفير مصداقية كارسكي وثبوت صحة كلامه مشيراً إلى أن الحكومة البولندية تدعم كل ما يقوله ، وساءل فرانكفورتير: "كيف يمكنك نعته بالكذاب؟" وعندها أجابه فرانكفورتير: "كلا ، كلا! لم أطلق عليه بالكذاب بل كل ما في الأمر هو أنني لا أستطيع تصديق كلامه".

لم يكن إيدن أو فرانكفورتير من السفهاء. ولا بد من أن يكون إيدن قد فهم بعد مضي أكثر من عشرين عاماً على الحرب أن القوة العسكرية والسياسية للحلفاء قد مكنتهم من الرد بما هو أبرز من لحظة الصمت تلك طيلة الحرب. أما فرانكفورتير فكان قد اطّلع منذ سبعة أشهر قبل لقائه كارسكي على معلومات أخرى تخص اليهود سواء من الصحافة أو من البيت الأبيض. ولا يسعنا إلا أن نكون حائرين من أمرنا لنتساءل: "هل علموا بالهولوكوست حقيقة؟".